

مشاريع تركيا التنموية وتأثيراتها علي مسيرة السلام في الصومال
ورقة مقدمة للندوة الدولية المشتركة بين جامعتي

Uludag University

و

Frontier university

في العلاقات التركية الصومالية

(Bursa – Tyrkia)

(24 – 22. نوفمبر 2019م)

أدم شيخ حسن حسين:

متخصص في مجال علوم الإدارة وباحث في قضايا القرن الأفريقي

وعضو في مجلس إدارة جامعة فرونتيير : مقديشو، الصومال

11. أكتوبر، عام 2019م . أوسلوا . ممكلة النرويج.

المقدمة :

تعتبر العلاقة بين تركيا والصومال قديمة وتمتد إلى حقبة الدولة العثمانية التي ساندت الصومال في مواجهة الغزو الصليبي في المنطقة . هذه العلاقة التي شهدت فتورا في وقت من الأوقات إنتعشت مرة أخرى مع بداية الأهتمام التركي للقرن الأفريقي عموما والصومال خصوصا. فقد مثلت زيارة أردوغان التاريخية الى مقديشو في عام 2011 ، نقطة تحول مهمة في العلاقات بين البلدين حيث إستطاعت تركيا أن تلفت نظر العالم إلى المشكلة الصومالية المزمنة ثم تلها إقامة مشاريع تنموية ساهمت بالدرجة الأولى في تقليل النزاعات التي كانت تقوم من أجل التنافس علي الموارد .

ومن هذه المشاريع التركية في الصومال المبني الضخم للسفارة التركية في مقديشوا والذي يعكس مدى العلاقات بين الطرفين ، يضاف إليها كذلك ماقامت به الحكومة التركية من مشروع ترميم مستشفى "دكفير" الذي تحول لاحقا إلى مستشفى أردوغان وإعادة تشغيله، بجانب عدد من الشركات التركية التي تستثمر في مجالات حيوية كالميناء والمطار في العاصمة الصومالية . علما أن التبادل التجاري بين الصومال وتركيا قد بلغ نحو 27 مليون دولار في عام 2015 ، هذه المشاريع التركية قد ساهمت بشكل أساسي في توفير موارد ووظائف من شأنها أن تحفف حدة التوتر في الصراعات التي كانت تقوم من أجل الموارد .

والمعلوم أن الصومال قد تأثرت بالحرب الأهلية التي تعدد اللاعبين فيها بتعدد المسميات والمراحل تارة بين نظام سياد بري والجهات التي كانت تسعى لإسقاطه وتارة أخرى بين الجبهات نفسها التي تصارعت علي التركة وبين الإسلاميين مرّات كثيرة . كل هذه الحلقات من الصراع الصومالي جعلت البلاد تفتقر إلى أدني مقومات الحياة دعك عن البي التحتية والخدمات الأساسية . ورغم أن المجتمع الدولي والإقليمي كان له مساعي حميدة لتسوية الصراع في الصومال إلا أن معظم التدخلات لم تستطع أن تحتوي الموقف وتضع حدا للأزمة التي طال أمدّها لعقود ثلاثة . مثلت المجاعة التي ضربت الصومال في عام 2011م وزيارة أردوغان إلى الصومال وماتلاها من دعم إنساني غير مشروط للصومال نقطة تحول رهيبه في مسار العلاقات الصومالية التركية إذ استطاعت الأخيرة أن تلفت نظر العالم مرة أخرى الى المعضلة الصومالية ، مما جعل العالم يتسابق نحو مقديشوا لإيجاد موضع قدم في هذه المنطقة الإستراتيجية لا سيما في الصراعات المحتملة حول المياه والمضايق .

سنتاقش هذه الورقة بشكل مفصل المشاريع التي أقامتها تركيا في الصومال والتي كان لها أكبر الأثر في تحقيق نوع من الإستقرار النسبي داخل العاصمة وبعض المدن الهامة في الصومال ، بجانب ماوفرت من وظائف وفرص للعاطلين عن العمل . وربما تساهم هذه المشاريع إذا تم تحويلها إلى شراكة إستراتيجية في التنمية المستدامة في الصومال . كما ستتطرق إلي مرحلتي الدولة والحرب الأهلية لتقريب الفهم للقارئ غير الصومالي ، وثم نعرض قليلا علي المحاولات التي تمت من أجل التسوية السلمية للصراعات الدائرة في الصومال . لنختتم بإيراد المشاريع التركية وكيف ساهمت في الحد للصراعات التي كانت تقوم من أجل الموارد .

المحور الأول : الصومال في مرحلة :

1. الدولة

تم إنشاء الدولة الصومالية الحالية على أنقاض إقتسام القرن الأفريقي بين الامبراطورية البريطانية والفرنسية، والإيطالية ، والأثيوبية في الحقب التاريخية المعروفة بفترة تدافع الأوربيين لاقتسام أفريقيا في القرن التاسع عشر ، و تم ترسيم الحدود السياسية الحالية لجمهورية الصومال تنفيذاً لمعاهدات بين قوى الاستعمار المحتلة لوطن الصومال وبالتالي لا تشكل هذه الحدود المصطنعة الحدود الطبيعية لمجتمع الصومال الكبير. ونتيجة طبيعية لذلك الاحتلال الغاشم وما ترتب عليه من تشوهات في الاستقلال المنشود لكل أجزاء الصومال أدت هذه الحدود السياسية المصطنعة التي رسمها المستعمر إلى تمزيق موطن المجتمع الصومالي الطبيعي إلى خمسة أشلاء هي جمهورية الصومال الحالية، وتمثل هذا المنطقة موطن غالبية أفراد المجتمع الصومالي الكبير، بينما توزع باقي أفراد المجتمع الصومالي في اراضي واقعة داخل الحدود السياسية لكل من كينيا، أثيوبيا وجيبوتي. لم تكن لجمهورية الصومال وجود سياسي كدولة ذات سيادة على ارضها خلال الفترة الاستعمارية وما قبلها ، وانما تشكلت أساساً من توحيد اراضي ما كان يعرف بمحمية الصومال البريطاني والتي استقلت في 26 يونيو في عام 1960 م ، مع اراضي ما كان يعرف بالصومال الايطالي والتي استقلت في 1 يوليو 1960م. علما ان غرة يوليو ا هو نفسه يوم اعلان توحيد شطري الوطن شماله وجنوبه وقيام جمهورية الصومال الموحدة (1). ولا شك أن الوحدة التي حصلت بين الإقليمين الشمال والجنوب كانت تهدف إلى توحيد أجزاء الصومال الخمسة تحت راية واحدة ، وكانت أهم خطوة خطاها الشعب الصومالي(2) نحو الهدف المنشود وهو تحقيق الصومال الكبير.

وبدأ من لحظة قيام الدولة الصومالية ككيان بدأ التركيز على إستعادة الأقاليم المفقودة حاولت فيها الدولة الناشئة حشد دبلوماسيتها في مواجهة الدول التي تحتل أراضيها ، وقد أثرت ذلك سلبا على علاقاتها مع دول الجوار والعالم الخارجي . وبدلا من التركيز في إقامة مؤسسات حديثة تستطيع أن تقدم الخدمات الأساسية للمواطنين والسعي نحو دمج الإقليمين بشكل يخدم لسيادة الدولة وتعميق مفهومها لدي المواطن وتعزيز إنتمائه تم التركيز على مشروع البحث عن الصومال الكبير وهو مشروع لا شك فيه أنه مهم للعرق الصومالي إلا أنه قد إستنزف إمكانيات الدولة الوليدة وجعلها تفشل في إقامة دولة حديثة بالمفاهيم والمعايير المتعارفة عليها دوليا . إن مرحلة الدولة في الصومال تبدأ من عام 1960 م ، حتي عام 1990 م . ويمكن تقسيمها إلى مرحلة الدولة المدنية (1960.1969) . والحقبة العسكرية التي إمتدت ما بين عام (1969 حتى 1990). تميزت المرحلة المدنية برفع الشعور القومي لدى الصوماليين وتعزيز الهوية القومية لدي المواطن ، وإجراء محاولات جادة لتحرير الأراضي الصومالية الأخرى من أجل ضمها للجمهورية ، إضافة إلى توفير الحريات الأساسية للمواطنين و العلاقات الخارجية المتوازنة مع الدول . لكنها فشلت في إقامة مبادئ الدولة الحديثة كما حصلت إختلالات بارزة في مسألة تقاسم السلطة والثروة بين مكونات المجتمع الصومالي .

أما الحقبة العسكرية فقد إتسمت بسلطة الفرد الواحد إذ كان يقود الدولة اللواء: محمد سياد بري بعد الإنقلاب غير الدموي الذي حصل في أكتوبر 1969 م ، بتنظيم من المجلس الأعلى الثوري . فصودرت الحريات الأساسية وتم تكميم

الأفواه وحل جميع الأحزاب السياسية. ومما لاشك فيه أن المرحلة العسكرية قد إنجزت بعض ما أخفقت عليه الدولة المدنية من توفير الخدمات الأساسية من التعليم والصحة والبنى التحتية إلا أنها هي الأخرى تورطت في الصراع بين الشرق والغرب بعد ما الغت إتفاقياتها مع الإتحاد السوفيتي الذي بدوره إنحاز لتوجهات دولة إثيوبيا وحسم الصراع الصومالي الإثيوبي حول الصومال الغربي لصالح الأخيرة في عام 1977. وحاول نظام سياد بري التحالف مع الغرب في خطوة هي الأخرى تدل على مدي تخبطه في علاقاته الخارجية . قدمت الدول الغربية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية بعض الوعود للنظام لكنها لم تلتزم بإبقاء وعوداتها وبذلك خسر النظام في معركته مع إثيوبيا التي استطاعت تسليح الجبهات الصومالية المعارضة لنظام سياد بري والذي بدأ يتآكل داخليا مع هزيمة عام 1977م . ومثلت تلك المحطة نقطة إنهيار الدولة الصومالية برمتها بسبب الهزائم التي ألحقت بالجيش الصومالي وضعفت من معنويات ضباطه وجنرالاته ليشروع بعضهم بعد ذلك في مشروع إنقلابات فاشلة كالذي حصل في أبريل من عام 1978 . وتبعها بعد ذلك مباشرة ظهور جبهات تتمركز في اثيوبيا وتواجه النظام بالسلاح ألى ان تمكنت في إسقاطه في عام 1990م .

ب . مرحلة الحرب الأهلية

شهدت الصومال منذ عام 1991، صراعا مسلحا بين الجبهات التي إستطاعت إسقاط النظام لتتطور بعدها إلى صراعات قبلية صفرية، والتي كانت نتيجة تراكمات ما اقترفه النظام من جرائم في حق شعبه منذ هزيمة حرب 1977م . وبنهاية الحرب الصومالية الاثيوبية (1977-1978) والتي تعد ضربة قاصمة لظهر الكيان الصومالي لتبدأ مرحلة جديدة في المشهد السياسي الصومالي يمكن أن تسمى مرحلة الغليان السياسي وإنهيار النظام المركزي . وشهدت تلك المرحلة ظهور حركات المعارضة السياسية والعسكرية التي توحدت أهدافها في أمر واحد وهو إسقاط نظام الرئيس " سياد بري " دون أن تحوى أجندتها حلولا جذرية للمشاكل المختلفة التي تعاني منها الصومال . بدأت حروب طاحنة تشتعل في مقديشوا نهاية ديسمبر 1990 ، بين وحدات الجيش الصومالي وقوات المؤتمر الصومالي الموحد ، التي دقت آخر مسمار في نعش " نظام سياد بري " (3) لتدخل البلاد بعدها فى دوامة العنف والعنف المضاد . هذه الحرب الأهلية اثرت على حياة كل المواطنين في ربوع الصومال إذ صارت المليشيات تنتشر وبصورة أخطبوطية في المدن والقرى والإرياف علي حد سواء ، تمارس على الشعب كل وسائل التنكيل والقهر من إقامة حواجز غير شرعية في الطرقات وفرض أتاوات على البسطاء من الناس ووصولاً بقتلهم ولأتفه الأسباب .

في العقد الاول من الازمة الصومالية كانت الحروب القبلية العرقية هي السائدة في كل شبر من الأراضى الصومالية ولكنها خفت قليلا مع بداية العقد الثاني من إنهيار الدولة . كانت هنالك مصالحات وطنية تقام بين الفينة والأخرى بين فرفاء السياسة ولكن معظمها باءت بفشل ذريع ، حيث لم تستطيع ان تثنى من زعماء الملبشيات المسلحة ممارسة أفعالهم الوحشية ضد الشعب ، إلي أن ظهر تيار المحاكم الإسلامية الذى الحق هزيمة نكراء للوردات الحربية اواستطاع أن يثبت الأمن والاستقرار في العاصمة وفي فترة قياسية جدا . ولكنه لما كان يحمل في طياته من بذور التيارات المتشددة اصطدم مع القوى الإقليمية خاصة اثيوبيا التي هزمتهم عسكريا وبدعم أمريكي في عملية تدخلها في الصومال عام 2006،2009(4) . لنكون المحصلة النهائية حرب أهلية جديدة وبلاعبين جدد من الإسلاميين المتشددين وقوات اثيوبيا المحتلة. ولا شك أن الشعب الصومالي قد إكتوي بنار الحروب الأهلية بمختلف مسمياتها ومراحلها وهو متعطش إلى

السلام من أي شعب آخر . ولهذا ربح ومازال يرحب كل المبادرات التي من شأنها أن تقود إلي مصالحة حقيقية بين الأثقاء في البلد الواحد .

إن الشعوب الراقية والحضارية تستفيد من عثراتها والتحديات التي تعترى في طريقها نحو بناء الدولة، وتمثل الحرب الأهلية مدخلا مهما لبناء سلام حقيقي بل وترسيخ السلام الإجتماعي الذي يكرس للتعايش السلمي بين مكونات المجتمع الواحد. والمجتمع الصومالي تعرض لهزات عنيفة كادت أن تقضي علي كيانه كأمة ودولة، وبالتالي من الضرورة بمكان التركيز علي عملية السلام والمصالحة الوطنية عبر الإستفادة من دروس الحرب الأهلية التي أكلت الأخضر واليابس وجعلها جسرا للعبور الي أمن وإستقرار دائمين .

المحور الثاني : محطات عملية السلام في الصومال

لم تبدأ الأزمة الصومالية في عام 1990 ، إلا وبدأت معها محاولات التسوية السلمية ، وبذلت جهود محلية وأخرى إقليمية ودولية لإحتواء الموقف ولكن معظم تلك الجهود لم تكمل بالنجاح . أقيمت مؤتمرات عديدة في الداخل وأخرى في الخارج من أجل إيجاد صيغة توافقية بين فرقاء السياسة في الصومال ومعظم هذه المؤتمرات أنتجت حكومات إنتقالية هشة عاجزة لا تستطيع أن تواجه التحديات فضلا عن بناء وطن عبثت به الحروب وأهلكت فيه الحرث والنسل .

أول حكومة تمخضت من مؤتمر جيبوتي الأول انتخب فيها الرئيس / على مهدي محمد لقيادة البلاد ولكن سرعانما اصطدمت حكومته بالواقع حيث حدث قتال عنيف بين الرئيس المنتخب وبين اللواء المعاند :محمد فارح عبيد لتكون النتيجة القضاء على الحكومة والقضاء علي شرعيتها وأن تنتقل عدوي الحرب الأهلية في كل بقاع الصومال . وجاءت المبادرة الأخرى الهامة بعد عقد من الأزمة الصومالية وذلك في عام 2000م تحديدا ، إذ نظمت جيبوتي مؤتمر " عرته " الذي أسفر عن برلمان وحكومة هي الأخرى لم تفلح سوى ثمثيل الصومال في المحافل الدولية والإقليمية .

وقد بادرت المنظمة الإقليمية " ابغاد " بؤتمر آخر في كينيا لتسوية الصراع الصومالي الصومالي خرجت منه حكومة إنتقالية وبقيادة الرئيس : عبد الله يوسف عام 2004، استطاعت هذه الحكومة أن ترفع العلم الصومالي في مبني الرئاسة الصومالية في مقديسوا " فيلاصوماليا " وإعادة هيكله الجيش الصومالي ، إلا أنها لقيت مقاومة شرسة بعد أن إستعانت قوى أجنبية " اثيوبيا " العدو التاريخي للصومال لفرض السلام .

ونسبة لما حدث من مواجهات عنيفة بين قوات بقايا المحاكم والمقاومة من جهة وقوات الحكومة الإنتقالية و اثيوبيا من جهة ثانية في العاصمة وجنوب الصومال ضغط المجتمع الدولي ولاسيما الإتحاد الأوربي علي الحكومة الإنتقالية التصالح مع المعارضة الإسلامية لاسيما المعتدلة منها . وفعلا حدثت جولات من التفاوض بين الطرفين أدى الى إقامة حكومة وحدة وطنية في مؤتمر جيبوتي الثاني عام 2009، وبقيادة الرئيس : شريف شيخ أحمد . هذه الحكومة الأنتقالية المتشكلة من هذ المؤتمر أنجزت عدة خطوات هامة منها دحر مليشيات حركة الشباب وإخراجها من العاصمة ومحاولة بناء جيش صومالي وإقامة إنتخابات حرة في عام 2012 ، إنتفلت منها الدلة الصومالية من الصفة الإنتقالية إلى الرسمية .

تلك هي أهم نتائج مؤتمرات المصالحة الوطنية ومسيرة السلام في الصومال بطريقة إجمالية ، وقد وجدت كذلك مبادرات أخرى دولية ومحلية ساهمت وبشكل فعال في عملية السلام في الصومال وإجراء المصالحة بين القبائل او المليشيات المتضارعة علي النفوذ والثروة .

ولم تقتصر إنهاء الأزمة الصومالية بالطرق السلمية فقط ، وإنما كانت هنالك محاولات أخرى خارج نطاق التسوية السلمية . وقد تدخلت الأمم المتحدة مرات عديدة لإيجاد حل للمشكلة الصومالية وخاصة عامي 1991.1992 م . وتمثلت أهم الجهود التي بذلت من أجل وقف العنف عملية إستعادة الأمل (9 ديسمبر 1992 م . 5 مايو 1993 م) إذ اصدر مجلس الأمن الدولي في 3 ديسمبر القرار رقم "794" الذي أكد فيه أن النزاع في الصومال يشكل تهديدا للامن والسلم الدوليين مناشدا إلى إتخاذ تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بغية تهئية بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال في أسرع وقت (5) . وقد قادت الولايات المتحدة الأمريكية القوات الدولية إلى الصومال لإستعادة الأمن والإستقرار إلا أنها في نهاية المطاف لم تصع حدا للأزمة الصومالية ، مما خلق لدى المجتمع الدولي نوع من اليأس في القضية الصومالية برمتها . ومنذ تلك اللحظة أبقى المجتمع الدولي القضية الصومالية في ملفات هامشية إذلم تلقي أي إهتمام دولي أو حتي إقليمي إلي أن ظهرت الحركات الجهادية في الصومال مع ظهور المحاكم الإسلامية ، وخلقت لدي صناع القرار الأمريكي نوع من الهواجس بأن تكون الصومال ملاذا أمنا للقاعدة . ومن هنا بدا الإهتمام الدولي من جديد لتتبع الأزمة الصومالية في اولويات جدول القرار الأمريكي .

واللافت للنظر في هذا الصدد أن الولايات المتحدة الأمريكية رغم ما بذلت من جهود جبارة وفي مراحل مختلفة لإيجاد مخرج حقيقي للأزمة الصومالية ، إلا أنها لم تقدم أى مشاريع ملموسة من شأنها ان تساعد التنمية كما فعلت تركيا بل إختزلت جل مشاريعها في محور مكافحة الإرهاب والقضايا الأمنية التي عقدت المشهد السياسي في كثير من الأحيان .

المحور الثالث : إنعكاسات مشاريع تركيا التنموية على عملية السلام في الصومال

تعد العلاقة بين الصومال وتركيا من العلاقات التي تدعمها الروابط الدينية ، ففي عام 1529 م ، انتصر الإمام "أحمد جرى" على الأحباش وواصل غزو بلاد الحبشة من الداخل. وبعدها بعامين فقط عام 1531م تحديدا دخل منطقتي " اشوا وامهرة " ونجح المسلمون في السيطرة على جنوب بلاد الحبشة في عام 1535 م . وهاجم الامام أحمد منطقة " تجراى " لأول مرة ، واستنجد الاحباش بالبرتغاليين الذين ارسلوا قوة قوامها يزيد على أربعمائة مقاتل من حملة البنادق لمناصرة الاحباش ، وهذا ما أعطى المعارك طابعا صليبيا . واجه الزعيم المسلم البرتغاليين في المنطقة بين امبا الآجي وبحيرة الشانجي عام 1542م ، ولقد جرح الامام " احمد جرى " ولكنه نجا من الأسر واضطر إلى الإستنجاد بالوالي العثماني في زبيد الذي ارسل إليه قوة من تسعمائة من حملة البنادق وعشرة مدافع . وفعلا عاود الإمام المجاهد الهجوم على البرتغاليين والأحباش(6) إلى أن هزم في بحيرة تانا (7) ثم قتل الإمام المجاهد أحمد ابراهيم في عام 1542 بأيدي قوات الحملة البحرية البرتغالية التي سارعت لنجدة النجاش (8) . وبيت القصيد في هذا أن المسلمين عموما والصوماليين خصوصا كانوا يحصلون الدعم المادي والمعنوي من الدولة العثمانية في تركيا . و مناصرة الأتراك للامام المجاهد الصومالي السيد : محمد عبد الله حسن في القرن التاسع عشر في كفاحه ضد الإنجليز خير مثال لعمق تلك العلاقة القديمة بين الصومال وتركيا . ومما لاشك فيه أن هذه العلاقة قد شهدت نوع من الفتور في الفترات الأخيرة لأسباب تتعدد لا يسع المقام لسردها ، ولكن مثلت الزيارة التاريخية للرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى الصومال عام 2011 ، عندما كان رئيسا

لوزراء تركيا نقطة تحول مهمة لمسار العلاقات بين البلدين ، حيث ازدهرت العلاقات بين البلدين وتعززت وفي أكثر من مجال مع بدء محادثات منتظمة رفيعة المستوى وتبادل الوفود والتعاون في المنتديات الدولية بما في ذلك الأمم المتحدة .

كانت تركيا الدولة الأولى الرائدة والتي مدت يد العون للصومال في محنته " مجاعة 2011 " وأزماته المتكررة ، واليوم توجد رابطة قوية من الصداقة الدبلوماسية والاقتصادية بين البلدين، بحانب التعاون في القضايا الأمنية والعسكرية والتعليمية . وإذا كان هذا كله متوقعا بفضل المشاركة الإيجابية المستمرة على أعلى المستويات في كل من الحكومتين التركية والصومالية والقطاعين الخاصين، فإن ما يدهش الكثير من المراقبين هو العلاقات القوية بين الشعبين التي تطورت أيضاً (9) وبشكل لم يسبق لها مثيل . الجدير بالذكر هنا أيضا أن تركيا قد استضافت خلال شهر مايو عام 2010م ، الرئيس الصومالي الشيخ شريف أحمد ضمن إطار مؤتمر دولي عقدته خصيصا لمناقشة الشأن الصومالي بعنوان " إعادة الأعمار والأمن في الصومال ، الأمر الذي فهم حينه بأنه إهتمام مكثف من قبل تركيا بالوضع الصومالي ليس على صعيد الأمن المضطرب وحفظ السلام المفقود وحسب ، وإنما على صعيد الإعمار أيضا (10).

إن معظم المشاريع التي نفذتها الدولة التركية أو شركاتها داخل الصومال كانت مشاريع ذات أبعاد تنموية خدمت في المقام الأول للمواطن البسيط ، والذي حرمته الحرب الأهلية كل الخدمات الأساسية المقدمة من الدولة للشعب . تنوعت المشاريع التركية في الصومال لتشمل عدة قطاعات حيوية وهامة للشعب الصومالي. وعندما قَدِمَ الاتراك المساعدات الإنسانية والسخية للصومال تبعها تنفيذ مشاريع تنموية على مساحة البلاد طولاً وعرضاً وأسست مستشفيات ومدارس ابتدائية وثانوية ومهنية وأصبح مألوفاً من خلال الرؤية في شوارع المدن والقرى والأرياف الصومالية تواجد سيارات الهلال الأحمر التركي ، وشعاراتهم التي عادة ما يرفق بها عبارة " من الشعب التركي إلى الصومالي " ، والتي كان لها أكبر الأثر في نفوس الصوماليين ليتم قبولهم كأشقاء وحيدين .

وبالنسبة للمساعدات الإنسانية أنفقت تركيا عشرات المليارات من الدولارات في مجال الإغاثة الإنسانية وحدها وتفوقت على كل دول العالم والمانحين وقد وصلت سفن تركية محملة بالأغذية والملابس والأدوية لموانئ مقديشو، بوصاصو، بربرة التي قدمها الشعب التركي للصوماليين في أوقات متفاوتة (11) . وعلى الرغم من أن تركيا قد بدأت تقديم المساعدات مؤخرًا عام 2011، مقارنة ببعض الدول إلا أنها وبحلول عام 2012 ققط ، أصبحت أنقرة "رابع أكبر مانح في المساعدات التنموية والثالث في سخاء المساعدات الإنسانية (12)

ففي المجال الإقتصادي والإستثمارات :

في المجال الاقتصادي قاما كل من تركيا والصومال توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات تفاهم وبلغ حجمها نحو "14" أتفاق منها "اتفاقية التجارة والتعاون الاقتصادي، إتفاقية التعاون في مجال الاستثمار، إتفاقية التعاون في مجال

الضرائب"، أما مذكرات التفاهم تشمل " مذكرة تفاهم في الانتاج الزراعي، مذكرة تفاهم في الصيد البحري، مذكرة تفاهم في مجال الصحة الحيواني، مذكرة تفاهم لتأسيس لجنة التعاون الاقتصادي بين الصومال وتركيا" وتم توقيع هذه الاتفاقيات في الفترة الزمنية بين (2013م-2018م) (13). ومن ناحية صيد الأسماك وقعت تركيا والصومال على إتفاقية تتيح للصيادين الأتراك صيد الأسماك في المياه الإقليمية الصومالية (14)

أما الإستثمارات : فقد تحمّلت تركيا علي نفسها مسئولية "إعادة اعمار الصومال" وبلغت الاستثمارات التركية في الصومال نحو 100 مليون دولار في عام 2015م. وتركزت في مجال الإقتصاد والتجارة وهناك عدد كبير من الشركات التركية التي تستثمر المشاريع في الصومال بصورة مباشرة أو عبر شركات محلية في عدد من الاقاليم الصومالية خاصة في مقديشو (15). في عام 2013م إستلم الأتراك إدارة مطار مقديشو الدولي المعروف بمطار " ادم عثمان عبد الله الدولي " حيث بدأت شركة "فافوري" بتطويره وإدارته بشكل عصري ، وقبل ذلك بدأت شركة الخطوط الجوية التركية أول شركة لها سمعة دولية تسيير رحلات منتظمة إلى مقديشوا في عام 2012م . وقد سلّمت الحكومة الصومالية إدارة ميناء مقديشوا الهام والحيوي للإقتصاد الصومالي بل وعصبة كذلك إلى شركة تركية تسمى " مجموعة البيرق " (16) بموجب إتفاق يلزم الشركة ان تدفع 55% من الايرادات لخزينة الحكومة الصومالية . وقد أنجزت هذه الشركة بالفعل المهام الموكلة إليها حيث بدأت تحوّل مع نهاية كل شهر مبالغ طائلة إلى خزينة الدولة الصومالية مما رفع من ميزانية الدولة وجعلها تتدفق بانتظام بسبب الإدارة الصارمة للشركة. ومن المشاريع الهامة التي نفذتها تركيا في الصومال مشروع تعبيد الشوارع الرئيسية في مقديشو حيث أنفقت ملايين الدولارات في سفلة الشوارع وترميمها ، مما أعاد للمدينة بهجتها ورونقها كعاصمة وهو الأمر الذي فقدته منذ ربع قرن من الزمن(17)

التبادل التجاري :

بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا والصومال نحو 72 مليون دولار في عام 2015م و وصل الي 80 مليون دولار في عام 2016م ، ونري أن أهم المنتجات التي تصدرها تركيا للصومال "المواد الغذائية و مواد البناء" ومن الطبيعي أن يزداد حجم التبادل التجاري بسبب تدفق الاستثمارات التركية في الصومال، حيث هناك تشجيع علي الاستثمار في الصومال من أعلي المناصب ونري أن زيارات أردوغان إلي الصومال قد شهدت عدد من رجال الاعمال الأتراك للتشجيع علي الاستثمار في جميع المجالات و إعتبار الصومال أنها تمتلك مغانم كثيرة و أوجه متعددة للاستثمار(18)

بدء التبادل التجاري بين البلدين يأخذ أهميته عبر خدمات الخطوط الجوية التركية وهي الخطوط الدولية الوحيدة التي ترسل لمقديشو أكثر من خمسين رحلة أسبوعية حتي عام 2017م ، بحسب ما صرح به السفير التركي لدى الصومال. ولقد خدمت الخطوط الجوية التركية للمواطنين الصوماليين في وقت كانوا يعانون من عزلة دولية وإقليمية ، ولفك

العزلة عن الصومال بدأت الخطوط الجوية التركية في مارس من عام 2012 ، رحلات دولية من وإلى الصومال ليستفيد من هذه الخطوة، التي تعتبر الأولى من نوعها منذ أكثر من عشرين عاما، المغتربون الصوماليون في كل من أميركا وأوروبا (19)

المجال الصحي: كان هناك مشروع ترميم مستشفى "دكفير" الذي تحول لاحقا إلى مستشفى أردوغان وإعادة تشغيله ، وقد تم إفتتاحه في عام 2015م . مع زيارة الرئيس أردوغان . ولم يبق الجانب التركي عند حد ترميم المستشفى وإعادة تأهيله فقط وإنما قد تم أيضا توفير الكادر الطبي . ويستقبل المستشفى مرضى من الصومال والدول المجاورة، مثل كينيا وجيبوتي، ليقدم خدماته الطبية للفقراء والمحتاجين وضحايا الإرهاب والحروب. وتبلغ القدرة الاستيعابية للمستشفى حوالي 205 أسرة، ويضم غرفة عمليات، ووحدة عناية مركزة، ومختبرات أشعة، ووحدة تصوير بالرنين المغناطيسي، ووحدة غسيل كلوي، وقسمًا للعلاج الطبيعي، وقسمًا للولادة (20).

دأبت كذلك الحكومة التركية أن تقدم خدمات صحية للمواطنين الصوماليين الذين يتضررون بالتفجيرات وتصبح حالات علاجهم داخل الصومال ليتم نقلهم فوار إلى تركيا ، وعندما شهدت الصومال تفجيرات كارثية في أكتوبر عام 2017م كانت تركيا أول دولة تستجيب للنداءات الصومالية وقامت بنقل الجرحى جوا وبسرعة فائقة إلى مستشفيات تركية وقدمت 10 أطنان من الإمدادات الطبية . وقد اشرف عملية تنسيق جهود الإغاثة وزير الصحة التركي للصومال (21) ، مما يدل على مدي الأهتمام التركي للحالة الصومالية ومستوى تعاطفهم مع الملفات الإنسانية . ويضاف في هذا السياق أن الكثير من الصوماليين يتحصلون على جملة من التسهيلات من السفارة التركية في مقديشو إذا رغبوا السفر إلى تركيا من أجل العلاج .

المجال التعليمي : لقد أنشأت تركيا داخل الصومال عدد من المدارس ومنها مدرسة الاناضول ، ويوجد منها أربعة فروع ثلاثة في العاصمة مقديشو و واحدة في هرجيسا . أرض الصومال وتوجد مدرسة بدر التركية الثانوية ومدرسة بنادر العليا ومدرسة الشيخ صوفي وكل ذلك بأحدث الوسائل والتقنيات . وأستقبلت تركيا كذلك نحو 15 الف طالب صومالي في جامعاتها من خلال المنح الدراسية التي تقدمها دولة تركيا للصومال(22). كما إعترفت الحكومة التركية بتسعة جامعات صومالية كمؤسسات تعليمية مؤهلة باعتراف الجامعات التركية وساعدتهم بإمداد مولدات الكهرباء وأجهزة الحاسوب. (23) . المجتمع الصومالي يهتم التعليم في الأونة الأخيرة أيما إهتمام وبالتالي تقديم هذه الفرص التعليمية للأجيال الصاعدة ستساهم وبلاشك في بناء الأمة وترفع من وعي أجيالها التي تقع علي عاتقهم مسؤولية بناء الدولة .

المجال الدبلوماسي :

لقد افتتح الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، ونظيره الصومالي، حسن شيخ محمود، مجمع السفارة التركية، في العاصمة الصومالية مقديشو في عام 2016م ، و يوجد في مقديشو اليوم أكبر سفارة تركية في العالم حيث بنت دولة دولة تركيا مبنا ضخما لسفارتها والذي بجانب أنه أضاف للمدينة رونقا وجمالا إلا أنه يعكس كذلك مدى العلاقة بين

البلدين وكيف تطورت في السنوات الأخيرة لتنتقل من مجرد علاقة صداقة إلى شراكة إستراتيجية فيما بينهما . ويضاف إلى قوة العلاقات الدبلوماسية بين الصومال وتركيا بأن الأخيرة باتت تدافع عن المصالح الصومالية في المحافل الدولية والإقليمية علما أن تركيا دولة قوية ومنتفذة في مؤسسات دولية مهمة كالأمم المتحدة وحلف الناتو ومنظمة التعاون الإسلامي . وإذا أدركت القيادة الصومالية مدي الأهمية الإستراتيجية لهذه العلاقة واستطاعت أن تستثمرها بشكل جدي في مشروع بناء الدلة ، فلاشك في أن ذلك سيمثل صمام أمان للمشروع وقابليته للحياة .

المجال العسكري :

أنشأت تركيا قاعدة عسكرية في جنوب مقديشوا بتكلفة قدرت حوالي 50 مليون دولار مع مطلع أكتوبر عام 2017، وتبلغ مساحتها نحو 4 كلم². تضم ثلاثة مرافق مختلفة للتدريب إضافة إلى مخازن للأسلحة والذخيرة . هذه القاعدة العسكرية تم إنشائها بموجب إتفاقية عسكرية تم إبرامها بين الصومال وتركيا في ديسمبر عام 2012، تعهدت الأخيرة من خلالها بالمشاركة في إعادة تأهيل الجيش الصومالي . وتم إفتتاحها فعلا في الأول من أكتوبر عام 2017، وبحضور قائد أركان الجيش التركي "خلوصى أكا"ر ورئيس الوزراء الصومالي "حسن على خيرى" ومسؤولين آخرين من الجانبين . وقد قدمت هذه القاعدة خدمات لابأس بها للجيش الصومالي إذ يشرف الجيش التركي حاليا على تدريب أكثر من 10 آلاف حندي صومالي⁽²⁴⁾. وعلى الرغم من أن الطرف التركي يقدم التدريبات اللازمة للضباط المتدربين من الجيش الصومالي إلا أن التكاليف التي تكفلت بها الحكومة التركية لم تقتصر على التدريب والسكن والطعام فحسب، بل تعدت إلى تغطية التكاليف الأخرى بعد تخريج الجنود والضباط بدفع رواتبهم وتجهيزهم بالسلاح والمستلزمات العسكرية الأخرى حسب تصريحات المسؤولين في الحكومة الصومالية⁽²⁵⁾

نجد أيضا من ضمن الاتفاقيات الامنية المبرمة بين تركيا والصومال في المجال العسكري هو إعادة تطوير جهاز الشرطة الصومالي، وقد دعمت تركيا الصومال في هذا المجال من خلال تقديم مبلغ مالي قدره مليونين دولار شهريا للحكومة الصومالية لدفع رواتب عناصر الشرطة وذلك حسب تصريح سفير تركيا لدي الصومال "أولغن بيكر" وذلك في عام 2016م . تولت تركيا كذلك مسئولية إعادة بناء جهاز الشرطة الصومالي من خلال التعاون وتعزيز العلاقات مع جهاز الشرطة التركي من خلال تدريب وتأهيل قوات الشرطة الصومالية .

الخاتمة: لقد تناولت في هذه الورقة العلمية العلاقة التركية الصومالية من خلال تسليط الضوء على مشاريع تركيا التنموية وتأثيراتها علي عملية السلام في الصومال . في المحور الأول من الدراسة تناولنا عن الدولة الصومالية في مراحل الإستقلال والعهد المدني والعسكري مع الإشارة إلى مرحلة الحرب الأهلية . تضمّن المحور الثاني من الدراسة الحديث عن محطات عملية السلام في الصومال والمؤتمرات التي أقيمت من أجل تسوية الأزمة الصومالية سلميا . مع ذكر أهم مخرجاتها ومنهجياتها في مقاربة المصالحات ورأب الصدع بين الفرقاء . وقد اختتمت بالمحور الثالث وهو الأهم في الدراسة وقد فصل هذا المحور المشاريع التركية التي نفذت في الصومال منذ عام 2011م ، حتي اللحظة مع التركيز علي المشاريع التنموية والتي من شأنها أن تخدم للمواطنين البسطاء داخل الصومال .

الملاحظ أثناء إعداد الدراسة أن كل المشاريع التركية من مساعدات إنسانية واخرى تنموية أو إستثمارية أو إقتصادية كانت ناجحة ، بل ولقيت إستحسانا من الطرف الصومالي الذي لم يعد يتحسس من الجهود التركية أيا كان نوعها . كما لوحظ أن الشارع الصومالي عموما أقرب الي مشاريع تركيا وجدانيا ويؤيد محاولاتها في إعادة بناء دلة الصومال من أى طرف آخر سواء كان عربيا أو غربيا . ولهذا فان تركيا كدولة وكشعب تستطيع أن تلعب دورا هاما في المصالحة الوطنية في الصومال . ومن خلال مشاريعها كذلك يمكن أن تؤثر في صنع عملية السلام في الصومال . إضافة إلى أنها تتمتع بثقة الاطراف الصومالية وقد أثبتت ذلك من خلال إستضافتها عدة مرات للمفاوضات بين الصومال وأرض الصومال في تركيا .

الجدير بالإشارة هنا أن معظم الصراعات التي تجري حاليا في الصومال أساسها التنافس علي السلطة والثروة ، والصومال بطبيعة الحال يتمتع بموارد طبيعية متجددة حيث يمكن لدولة مثل تركيا ذات إمكانات ضخمة أن تستثمر في المجالات الواعدة مثل قطاع البترول والزراعة والثروة السمكية ، هذا الإستثمار الذي إذا تم من شأنه أن يوفر فرص عمل لقطاعات واسعة من الشعب الصومالي وثم تعود الفائدة للطرفين وربما يساهم في الحد من التنافس المحموم للإستيلاء على ثروات الآخرين .

إتتهى . والله ولي التوفيق .

أهم المصادر والمراجع :

1: Judith Gradner & Judy el Bushra: (eds) Somalia The untold Story, The war through the eyes of Somali women, (London: published ,2004 by Pluto Press). P: 2.

جامع عمر عيسى : تاريخ الصومال في العصور الوسطي والحديثة (القاهرة : مطبعة الإمام ، 1965م) ص : 246 ،
247 .

3. فاطمة الزهراء على الشيخ احمد : السياسات الأمريكية تجاه الصومال {1960-1991}، القاهرة ، دار الفكر العربي : 2008 . ط الأولى . ص: (143 . 144) .

4. Ethiopia's Intervention in Soamlai, 2006-2009 , University of Texas:

<https://yonseijournal.files.wordpress.com/2012/08/ethiopia.pdf>

5. محمد أحمد شيخ علي : التدخل الدولي في الصومال الأهداف والنتائج (الخرطوم : مطابع السودان للعملة الواحدة ، 2005م) ص: 58 .

6. عبد الله عبد الرازق ابراهيم : المسلمون والاستعمار الاروبى فى افريقيا ، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1998م) ص: (176-177) .

7. المرجع نفسه : ص : (177) .

8. صلاح الدين حافظ : صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي ، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1978) ص (42) .

9. مقال في ترك برس بعنوان : تنامي قوة تركيا الناعمة في الصومال ، تاريخ الدخول : 10-15 - 2019 م

<https://www.turkpress.co/node/61420> .

10.مقالة بعنوان : التحرك التركي المعاصر في أفريقيا : مجلة دراسات شرق أوسطية ، العدد 65. الأردن . تم تصفحه بتاريخ 19 . 10 . 2019م .

<https://bit.ly/2NCCw3V>

11. مقال بعنوان : العلاقات التركية الصومالية علاقة اخوية واستراتيجية منشور في ترك بوست ، تاريخ الدخول 2019-10-23م

<https://turk-post.net/p-210044/>

12. Turkey's Assistant model in Somalia: Heritage Institute Publications

<https://bit.ly/2CxZpzj>

13. دراسة بعنوان : التوجه التركي تجاه الصومال : منشورات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية ، الإقتصادية والسياسية . تاريخ النشر: يونيو ، 2018م . تاريخ الدخول 2019-10-25م .

<https://democraticac.de/?p=54643>

14. هيئة الإذاعة والتلفزيون التركية : تقرير بعنوان : تركيا توقع إنفاقية مع الصومال لصيد الأسماك في مياهه الإقليمية . تاريخ النشر: 23 سبتمبر 2019 ، تاريخ الدخول 2019-10-29م .

<https://bit.ly/2X6LL4c>

15. مرجع سابق : دراسة بعنوان : التوجه التركي تجاه الصومال .

<https://democraticac.de/?p=54643>

16. BBCSomali.com

https://www.bbc.com/somali/ganacsi/2014/09/140921_muqdisho_port

17. مرجع سابق : العلاقات التركية الصومالية علاقة اخوية وأستراتيجية

<https://turk-post.net/p-210044/>

18. مرجع سابق : دراسة بعنوان : التوجه التركي تجاه الصومال.

19. الجزيرة نت : تقرير قاسم أحمد سهل ، بعنوان : تركيا بالصومال : إعمار وإغاثة ومساعدات : تاريخ النشر: 2012-10-23م . تاريخ الدخول : 2019-10-25م .

<https://bit.ly/2X6b3en>

20. الجزيرة نت : تقرير فهد ياسين بعنوان : الدعم الإنساني في الصومال : الدور التركي نموذجا . تاريخ النشر : 2016-5-25م . تاريخ الدخول 2019-10-23م .

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/05/160525074150891.html>

21. مرجع سابق : دراسة بعنوان: التوجه التركي تجاه الصومال.

22. نفس المرجع .

23. مرجع سابق : العلاقات التركية الصومالية علاقة اخوية وأستراتيجية.

24. مقال تحليلي نشر في ترك برس: بعنوان: القاعدة العسكرية في الصومال : الأهداف والأبعاد الإستراتيجية ، نشر بتاريخ : 2017 - 10 - 23م . تاريخ الدخول 2019-10-23م .

<https://www.turkpress.co/node/40943>

25. تقرير وكالة شهادة الإخبارية بعنوان: ما وراء القاعدة التركية في الصومال ، تاريخ الدخول : 2019-10-28م

<https://shahadanews.com/?p=1177>